

إنه في يوم الموافق / /

قد تم الاتفاق بين كل من:

الفريق الأول: شركة المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية ذ.م.م (ويعرف لاحقاً بـ الشركة)
عنوانه : 45 شارع عصام العجلوني - الشميساني - عمان
تلفون : 5200330 - 9626 +
فاكس : 5692872 - 9626 +
بريد الكتروني: info@capitalinv.com
ص.ب : 940982 عمان 11194 الأردن .

والفريق الثاني: (ويعرف لاحقاً بـ العميل)
جنسيته: الرقم الوطني:
عنوانه:
هاتف: فاكس:
ص.ب:

حيث أن الشركة تقدم خدمة التداول في العملات الأجنبية والمعادن الثمينة عبر الإنترنت لعملائها سواء كان من خلال أنظمة التداول الإلكتروني التابعة والمملوكة لها أو تلك المرخص لها باستخدامها والمملوكة لطرف ثالث ("مزود الخدمة")، وحيث أن العميل يرغب بالتجارة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة وعلى أساس الرافعة المالية عبر الإنترنت، وقد وافقت الشركة على تقديم هذه الخدمة له، فقد اتفق الفريقان على ما يلي:

المادة الأولى: مقدمة الاتفاقية:

1. تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية ونموذج طلب فتح الحساب واتفاقية التعامل في البورصات الأجنبية بين الشركة والعميل بكافة بنودها والشروط المتفق عليها فيها وملحق النشرة الإرشادية الإلزامية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والشروط وأحكام التداول في البورصات الأجنبية وأنواع الحسابات المتوفرة وشروطها ومقدار العملات لكل حساب وكافة الملاحق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وتقرأ معها كوحدة واحدة.

1. التعاريف:

• فروقات الأسعار

ويقصد به الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للعملات الأجنبية و/أو المعادن و/أو أية أدوات مالية أخرى متوفرة في البورصات الأجنبية بلحظة معينة.

• الربح و/أو الخسارة غير المحققة

يقصد بها الربح/الخسارة الحالية في مركز و/أو مراكز مفتوحة وتُحسب بناءً على السعر الحالي للمركز المفتوح (سعر السوق) ناقصاً سعر التكلفة (إضافةً لأي عمولات و/أو فروقات و/أو رسوم و/أو فوائد إن وجدت).

• صافي قيمة الحساب

يقصد به قيمة النقد الموجود بالحساب بالإضافة إلى أي ربح أو خسارة غير محققة.

• الرافعة المالية

يقصد بها قدرة العميل الشرائية نسبة إلى صافي قيمة الحساب.

• مبلغ الضمان

يقصد به المبلغ الذي يتم حجزه مقابل عمليات الشراء وبناءً على الرافعة المالية.

• نسبة الضمان

يقصد به = صافي قيمة الحساب

مبلغ الضمان

• المركز/المراكز

ويقصد به كل عملية/عمليات شراء و/أو بيع على العملات الأجنبية و/أو المعادن.

المادة الثانية: التزامات الشركة:

1. تزود الشركة العميل بخدمة التداول عبر الإنترنت من خلال البرنامج الخاص بها المستخدم لغايات التداول عبر الإنترنت.
2. تقوم الشركة بتخصيص رقم مرجعي للعميل من خلال تعريفه حسب الأنظمة والتعليمات الخاصة بذلك ويعتمد هذا الرقم في جميع عمليات التداول بالعملة والمعادن الثمينة من قبل الشركة لصالحه.
3. تقوم الشركة بتزويد العميل باسم مستخدم وكلمة مرور خاصة به لتمكينه من استخدام البرنامج الخاص بها لغايات التداول عبر الإنترنت.
4. تتقاضى الشركة من العميل عمولة تداول من قيمة كل حركة/تعليمات ويحق للشركة تعديل عمولة التداول وذلك بما لا يتعارض والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص من الجهات صاحبة الاختصاص.

المادة الثالثة: التزامات العميل:

1. يقر العميل بأنه قد اطلع على بيان إفصاح مخاطر التداول عبر الإنترنت لدى شركة المال الأردني في حال حدوث خلل في خدمة التداول عبر الإنترنت المرفقة بهذه الاتفاقية واستلم نسخة عنها، كما يقر العميل بمعرفته وإدراكه التام لكافة المخاطر التي تحيط باستخدامه خدمة التداول عبر الإنترنت وقبوله لها وتحمله المسؤولية كاملة نتيجة استخدامه هذه الخدمة بما في ذلك ما يلي:
 - أ- الأخطاء المرتكبة من قبل العميل عند إدخال أوامر الشراء و/أو البيع و/أو عند تعديلها و/أو إلغاؤها و/أو أية أخطاء أخرى.
 - ب- فقدان العميل لاسم المستخدم وكلمة المرور و/أو استخدامها من قبل الغير.
 - ت- إمكانية عدم موازنة حاسوب أو أنظمة العميل للبرنامج المستخدم من قبل الشركة لغايات التداول عبر الإنترنت.
 - ث- أي أفعال أو أحداث تقع نتيجة سوء استخدام العميل للبرنامج أو التطبيق.
2. يقر العميل بأن المعلومات التي حصل عليها كجزء من خدمة التداول عبر الإنترنت لا تعتبر ترويج أو توصيات لشراء أو بيع أية عملات أجنبية أو معادن ثمينة، وعمليات البيع و/أو الشراء التي يقوم بها العميل تكون على مسؤوليته وحده.
3. يفوض العميل الشركة تفويضاً مطلقاً غير قابل للتعديل أو الطعن بإجراء جميع عمليات التحويل باسم العميل والقيود على/لحسابه و/أو حساباته لدى الشركة ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
 - أ- قيد جميع العمليات المنفذة في البورصات الأجنبية.
 - ب- استغلال رصيد العميل لتسديد الهامش الأولي المحدد من قبل الشركة لكل مركز مفتوح تم تنفيذه لمصلحة العميل في البورصات الأجنبية.
 - ت- إيداع ناتج إغلاق المراكز المفتوحة لصالحه بناءً على أوامر العميل بحال تحققها و/أو قيد الربح و/أو الخسارة المتحققة أو غير المتحققة نتيجة إغلاق هذه المراكز بحسابه وذلك فور الانتهاء من إجراء التسويات اللازمة وتبنيها في دفاتر وقيود الشركة.
 - ث- تحويل أي رصيد دائن بحساب العميل إلى أي رصيد مدين بحسابات العميل الأخرى أو حسابات الغير التي يكفلها هذا الحساب وبالعكس.
 - ج- القيد على حساب/حسابات العميل أي مبالغ (دائنة و/أو مدينة) ناشئة عن تسويات مالية وإن نشأت بعد تاريخ الحركة.
 - ح- تحويل بدل العمولات والمصاريف والنفقات والأتعاب والغرامات والفائدة الخاصة بالعميل وغيرها وحسب واقع الحال لحساب الشركة و/أو لحساب أي جهة أخرى.
 - خ- قيد جميع عمليات الشراء و/أو البيع (فتح و/أو إغلاق المراكز).
4. من المتفق عليه بين الطرفين أنه سيتم تنفيذ تعليمات وأوامر العميل بفتح و/أو إغلاق المراكز في البورصات الأجنبية من خلال الحساب المجمع للشركة من خلال الوسطاء الأجبيين الذين تتعامل معهم الشركة، ويتم عكس تداولات العميل ضمن دفاتر وقيود الشركة الداخلية حسب الأصول.
5. تقوم الشركة بتنفيذ تعليمات وأوامر العميل بفتح المراكز و/أو إغلاقها بالبورصات الأجنبية بموجب تعليمات العميل إلا بالحالات المبينة بهذه الاتفاقية وملاحقها التي تجيز للشركة دون الرجوع للعميل القيام بتصفية و/أو إغلاق المراكز و/أو أي جزء منها بالقدر الكافي لرفع نسبة الضمان المطلوبة للمراكز المفتوحة.
6. بالإضافة لما ورد في مقدمة هذه الاتفاقية وجميع ملحقاتها وبنودها؛ فإن العميل يقر بأنه على علم ودراية بالمخاطر المحيطة بالتعامل و/أو التداول في العملات الأجنبية و/أو المعادن الثمينة و/أو المؤشرات و/أو أي أدوات مالية أخرى في البورصات الأجنبية وبأن بعض هذه العقود لديها تواريخ انتهاء وتواريخ تسليم تحدد من قبل البورصات الأجنبية وعليه يقر العميل بأنه مسؤوليته وحده منفرداً معرفة هذه التواريخ قبل فتح مراكز على هذه العقود كما يجب عليه إغلاق جميع المراكز المفتوحة على هذه العقود في تاريخ و/أو يوم انتهاء هذه العقود، وأن عدم إغلاق المراكز المفتوحة على هذه العقود في يوم و/أو أي جزء منها يترتب عليه من خسائر مهما بلغت يكون من مسؤولية العميل وحده، ويفوض العميل الشركة بتصفية و/أو إغلاق المراكز المفتوحة على هذه العقود في يوم و/أو تاريخ انتهائها بدون الرجوع له وبدون أي التزام عليها وبدون أن تشاركه بأي خسائر قد تلحق به جراء ذلك وبدون الحاجة إلى الحصول على أمر بيع و/أو شراء لإغلاق هذه العقود من قبل العميل، ويقر العميل بأنه وحده منفرداً يتحمل

- مسؤولية ما يترتب على إغلاق هذه المراكز من خسائر و دون أي مسؤولية على عاتق الشركة و/أو أي من موظفيها و/أو ممثليها.
7. يفوض العميل الشركة تفويضاً مطلقاً غير قابل للتعديل أو الطعن بتنفيذ تعليماته وأوامره بفتح و/أو إغلاق المراكز في البورصات الأجنبية بناءً على تعليماته الشفهية /أو الهاتفية و/أو الخطية و/أو الفاكس و/أو البريد الإلكتروني و/أو التداول عبر الإنترنت و/أو التطبيقات الإلكترونية و/أو التداول الإلكتروني من خلال منصة التداول و/أو أي وسيلة تقنية تحددها الشركة وتوافق عليها ودون أن تتحمل الشركة جزئياً أو كلياً أي خسائر مادية أو غير مادية أو ضرر أو عطل أو أرباح فائتة مزعومة تجاه العميل و/أو تجاه الغير والتي قد تنشأ نتيجة قبول الشركة و/أو تنفيذها لأوامر العميل. كما أنه يسقط أي ادعاء حول عدم صحة هذه التفاوض. كما يقر العميل على اعتبار التسجيلات الهاتفية وسيلة صحيحة لغايات إثبات عمليات تداوله وتعليماته الصادرة للشركة وأنها بينة قانونية قاطعة وملزمة له ويسقط حقه بالاعتراض عليها لأي سبب من الأسباب.
8. من المتفق عليه بين الفريقين أن الشركة تتعامل مع أكثر من عميل وأن أوامر شراء و/أو بيع المراكز التي تصدرها الشركة للوسطاء الأجانب قد تخص أكثر من عميل في آن واحد، وعليه فإن للشركة الحق في الخلط بين المراكز المفتوحة للعميل ولغيره من عملاء الشركة لدى أي وسيط أجنبي أو مزود الخدمة أو نظام مقاصة أو أي حافظ أمين معتمد لدى الشركة في البلد التي تحفظ فيه المراكز، بحيث تسجل المراكز باسم الشركة لدى الوسيط الأجنبي و/أو الوسطاء الأجانب و/أو مزود الخدمة الذين تتعامل معهم الشركة؛ على أن يتم فصل المراكز الخاصة بكل عميل من عملاء الشركة ومن ضمنها العمل ولمصلحته في دفاتر وقيود الشركة فقط. ولهذه الغاية، فإن دفاتر وقيود الشركة فيما يتعلق بأوامر البيع والشراء والأسعار والعمولات هي المعتمدة حصراً دون غيرها لتحديد حقوق والتزامات العميل الناشئة عن أوامره بفتح و/أو إغلاق المراكز في البورصات الأجنبية.
9. من المتفق عليه بين الفريقين أنه يحق للشركة بحسب رأيها وحدها وبدون أدنى مسؤولية عليها رفض تنفيذ تعليمات و/أو أوامر العميل أو أي منها إذا اعتقدت بأن تنفيذ تلك التعليمات و/أو الأوامر أو أي جزء منها يشكل أو قد يشكل مخالفة قانونية أو سلوكية أو تهدد مصالحها و/أو ترتب على الشركة أية مسؤوليات أو التزامات أو خسائر .
10. من المتفق عليه بين الفريقين بأن تقوم الشركة بإجراء التسجيل الصوتي لكافة المكالمات الواردة من العميل و/أو الصادرة من الشركة له ويوافق العميل على إبراز الشركة لتلك التسجيلات كبينة قانونية مقبولة في مواجهته ويكفي لهذه الغاية شهادة أي من موظفي الشركة باستقباله مكالمات العميل التي تتضمن أوامره ويسقط العميل حقه بالادعاء في عدم صحة تلك التسجيلات و/أو الاعتراض عليها لأي سبب من الأسباب ويتنازل العميل عن أي حق مهما كان نوعه في الاعتراض على هذه التسجيلات. كما يقبل الفريق الثاني بأي دليل يقدمه الفريق الأول للأوامر الصادرة من الفريق الثاني والتي تحتفظ بها الشركة سواء كان ذلك إلكترونياً في برنامج التداول و/أو من خلال أية وسيلة مقبولة لدى الشركة ليستخدمها كأدلة ثبوتية.
11. يتوجب على الفريق الثاني تغيير كلمة السر عند أول دخول إلى حسابه عبر منصة التداول التي توفرها الشركة، ويتحمل العميل المسؤولية الكاملة لحماية بيانات الدخول Accesses Data الخاصة به وكلمة السر وأية معلومات أخرى مقدمة من الشركة وعدم إعطائها لأي طرف كان بما في ذلك موظفي الشركة. كما يلتزم العميل بالمحافظة على الرمز التعريفي بالخدمة الهاتفية وكلمة السر. كما يخلي الفريق الثاني الفريق الأول من أية مسؤولية أو أضرار قد تنشأ و/أو تلحق به نتيجة عدم التزامه بذلك، أو نتيجة إساءة استعمال الخدمة، وفي حال فقدان و/أو سرقة رمز المستخدم و/أو كلمة السر يتوجب على العميل إبلاغ الفريق الأول خطياً وفوراً لإيقاف الخدمة، ولمعاودة استخدام الخدمة يتوجب على العميل تقديم طلب إصدار كلمة سر جديدة حسب واقع الحال.
12. يقر العميل بعلمه بأن بيانات الدخول Accesses Data الخاصة به تحدد هوية العميل، كما يقر ويعترف العميل بأن أي عمليات منفذة باستخدام هذه البيانات تعتبر صادرة عنه ويتحمل وحده مسؤولية ذلك منفرداً ودون أية مسؤولية على الشركة و/أو أي من موظفيها.
13. يقر الفريق الثاني بعلمه وموافقته أنه قد يترتب عليه خسائر تفوق قيمة استثماراته حتى مع وجود أوامر وقف الخسارة Stop Loss Order بسبب تقلبات السوق السريعة و/أو ضوابط و/أو تعليمات و/أو تشريعات و/أو قوانين و/أو أنظمة البورصات الأجنبية، حيث نتيجة لهذه التقلبات قد يتم تنفيذ هذه الأوامر على أسعار أعلى بكثير و/أو أقل بكثير من السعر الموضوع عليه أمر وقف الخسارة نتيجة للفجوات السعرية Price Gap التي قد تحدث في بعض الأحيان في هذه الأسواق مما يؤدي إلى نشوء رصيد مدين في حسابه، و نتيجة لذلك يلتزم الفريق الثاني بأن يدفع للشركة رصيد حسابه المدين مباشرة ودون أي تأخير وكل ما يلحق به من فوائد مدينة ورسوم ومصاريف ونفقات وعمولات وعلاوات وغرامات واتعاب محاماة وطوابع وضرائب وغيرها فور أو بدون تأخير وبدون حاجة إلى إشعار أو إخطار، ويدرك الفريق الثاني بأنه المسؤول الوحيد عن أي رصيد مدين في حسابه و/أو حساباته لدى الشركة وبأنه يتحمل وحده كافة المصاريف والعمولات والديون والفوائد المتراكمة، ودون أن تتحمل الشركة و/أو أي من موظفيها أي مسؤولية نتيجة لذلك.
14. يقر الفريق الثاني بعلمه وموافقته أنه في حال انخفاض نسبة الضمان في حسابه/حساباته لدى الشركة إلى نسبة 30% و/أو أقل في أي وقت فإنه يفوض الشركة تفويضاً مطلقاً لا رجعة فيه بتصفية جزء و/أو كل مراكزه المفتوحة Stop Out Order، كما يقر العميل بأن للشركة الحق المطلق في اختيار المركز/المراكز المفتوحة التي يتم تصفيها لغاية رفع نسبة الضمان و/أو تسديد أي رصيد مدين بذمته لصالح الشركة و/أو لصالح الغير وأن الشركة و/أو أي من موظفيها لا تتحمل أي مسؤولية نتيجة تصفية مركز أو أكثر من المراكز المفتوحة لصالح العميل ويتحمل العميل أي خساره قد تلحق به نتيجة ذلك.
15. يقر العميل بمعرفته بأن انخفاض نسبة الضمان في حسابه/حساباته لدى الشركة إلى 100% و/أو أقل فإنه يجب على العميل تعزيز حسابه لدى الشركة عن طريق زيادة الهامش الأولي و/أو إغلاق مراكز مفتوحة.
16. يقر العميل بعلمه وإدراكه وفهمه واطلاعه على جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأعراف وعموماً جميع التشريعات التي

تحكم التعامل في العملات الأجنبية و/أو المعادن الثمينة و/أو السلع و/أو المؤشرات و/أو أي أدوات مالية أخرى في البورصات الأجنبية، كما يقر بعلمه بجميع المخاطر التي تحيط بالتداول بها وكذلك المخاطر التي لها علاقة بالأسواق المالية التي يرغب بالتعامل من خلالها وبأنه يتحمل وحده ومنفرداً مخاطر التعامل بها وكل ما قد يلحقه من خسائر مادية، ويتحمل كافة المخاطر الناتجة عن ذلك مهما كانت وخاصة المخاطر الحاصلة من جراء خطأ في تبليغ أو فهم التعليمات غير الخطية الصادرة عنه للفريق الأول، وبشكل عام يقر العميل بأنه يدرك ويتفهم خطورة التعامل في العملات الأجنبية و/أو المعادن الثمينة و/أو السلع و/أو المؤشرات و/أو أي أدوات مالية أخرى في البورصات الأجنبية ويتحمل أية مسؤولية ناتجة عن ذلك منفرداً، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر الأمور التالية:

- يقر العميل بمعرفته وموافقته على حق الشركة برفض فتح مراكز جديدة له لأي سبب كان.

17. يقر العميل بعلمه وبمعرفته التامة وبموافقته بأن الشركة لا تتحمل أي التزام أو مسؤولية أو تعويض عن أي عطل أو ضرر أو ربح فائت أو فوات منفعة أو غيرها في ما يتعلق بالنتائج المترتبة على انقطاع سير أعمالها بسبب القضاء والقدر أو القوة القاهرة أو تعطل أجهزة العمل الداخلية أو الخارجية أو أعمال الشعب أو الإضرابات المدنية أو العصيان المسلح أو الحروب و/أو نتيجة تجميد أموالها وحساباتها و/أو تقيد نشاطاتها وأعمالها أو سحب التراخيص الممنوحة لها أو وقفها أو إلغائها أو وقف الشركة عن العمل أو وقفها عن مزاولة أي من نشاطاتها بداعي عدم الترخيص أو لأي سبب آخر وذلك بموجب قرارات من الجهات ذات العلاقة و/أو قرارات الجهات الرسمية و/أو الرقابية و/أو المنظمة محلياً و/أو إقليمياً و/أو دولياً أو أي أسباب خارجة عن سيطرتها و/أو أي إغلاق بتعطيل المستخدمين عن العمل أو نتيجة تعرض شركات الوساطة و/أو البنوك المراسلة و/أو البورصات الأجنبية و/أو الأسواق المالية لمثل هذه الظروف أو نتيجة خطأ أو إهمال الفريق الثاني أو الغير بما في ذلك الوسيط الأجنبي و/أو مزود الخدمة، وتدرج ضمن حالات القوة القاهرة على سبيل المثال لا الحصر إفلاس و/أو تعليق أعمال الوسيط الأجنبي و/أو مزود الخدمة و/أو تجميد نشاطاته و/أو الحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة ومن ضمنها المراكز المفتوحة في البورصات الأجنبية لمصلحة العميل و/أو توقف الوسطاء الأجبيين عن التعامل مع الشركة جزئياً أو كلياً أو إيقاف التعامل ببعض الخدمات وعموماً أي حالات تخرج عن إرادة وسيطرة الشركة.

18. يقر العميل ويوافق على أنه اطلع على كافة التفاصيل المتعلقة بالتعامل والتداول في العملات الأجنبية و/أو المعادن الثمينة و/أو المؤشرات و/أو أي أدوات مالية أخرى في البورصات الأجنبية، كما يقر بإطلاعهم وبفهمهم وموافقته على جميع بنود والشروط في نموذج طلب فتح الحساب واتفاقية التعامل في البورصات الأجنبية وملحق النشرة الإرشادية الإلزامية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والشروط وأحكام التداول في البورصات الأجنبية، وكافة الملاحق المتعلقة بالتعامل والتداول بهذه الأسواق.

19. في بعض الحالات وعلى سبيل المثال لا الحصر عند وجود أخبار سياسية و/أو اقتصادية و/أو أية أخبار أخرى تؤثر بشكل كبير على حركة الأسواق، نتيجة لذلك يحدث فجوات سعرية مما يؤدي إلى أن يتم تنفيذ الأوامر المعلقة على أول أسعار متاحة في السوق بغض النظر عن سعر العميل المحدد في الأمر، وبالتالي فإن من مسؤولية العميل وحده متابعة جميع أوامره المعلقة في الحساب.

20. يقر العميل بحق الشركة بوقف خدمات الوساطة المالية المقدمة من قبلها بالبورصات الأجنبية لأي منتج أو عقد بأي وقت وبدون شرط أو قيد، حيث يعطى العميل مهله لتوفيق أوضاع حسابه و/أو إغلاق مراكزه على مثل هذه العقود وبحال مرور مدة الإشعار بدون أن يقوم العميل بأي إجراء فإنه يفوض الشركة بإغلاق هذه المراكز بالكامل وعلى مسؤوليته الكاملة و/أو اتخاذ الإجراءات التي تراها الشركة مناسبة.

21. يقر العميل بأنه وقبل التوقيع على هذه الاتفاقية قد اطلع على جميع القوانين والأنظمة الضريبية المفروضة عليها وأنه مدرك لجميع أحكامها ويفوض العميل الشركة تفويض مطلق لا رجعة فيه وبدون أي اعتراض بالإفصاح عن البيانات والمعلومات الخاصة به و/أو بحساباته لدى الشركة لأي جهات محلية و/أو خارجية وبدون شرط أو قيد بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مزود الخدمة و/أو الوسطاء الخارجيين و/أو أي طرف ثالث تتعاقد معه الشركة لغايات تقديم خدمة التداول من خلال مركز خدمة العملاء حسبما هو مبين في المادة رابعاً أدناه.

22. يقوم العميل باستكمال إجراءات فتح الحساب والتي تتضمن كامل المعلومات والمستندات مع مراعاة الالتزام بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

23. يحق للفريق الأول وضع قيود على التداول بالقدر المسموح به بموجب القوانين لأسباب إما حكم قضائي أو إقتطاع ضريبي أو حجز تحفظي أو رصيد مدين في الحساب أو طلب من جهة حكومية، ويلتزم العميل بتعويض الشركة عن المطالبات و/أو الخسائر التي تكبدتها نتيجة لذلك.

24. يقر العميل بأنه غير مصنف من قائمة الأشخاص المحظورين أو من قائمة الدول المحظورة وللشركة الحق في رفض أو تقييد العميل عن القيام ببعض الأنشطة أو كلها إذا تبين لها أن العميل خاضع للعقوبات الاقتصادية بموجب القوانين المطبقة.

25. يقر العميل بعلمه وموافقته بأن الشركة لا تتحمل أي التزام أو مسؤولية أو تعويض عن أي عطل أو ضرر أو فوات منفعة أو غيرها فيما يتعلق بعدم قدرته على تسليم رصيده بعد إغلاق مراكزه المفتوحة نتيجة أية قيود مفروضة من البنوك المركزية الخارجية أو البنك المركزي الأردني أو القرارات السياسية الداخلية أو الخارجية ويشمل ذلك عدم القدرة على تحويل العملة إلى أخرى أو عدم القدرة إلى تسليم رصيد العميل أو إذا كان هناك عمولات ورسوم عالية على عملية تحويل العملة إلى عملة أخرى أو نتيجة تحويل المبالغ من بنك إلى آخر داخلياً أو خارجياً أو غيرها من الحالات التي لا يد للشركة بها وبدون أي مسؤولية على الشركة أو أي من موظفيها.

26. يلتزم العميل بدفع بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب وفرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت عن كل عملية تداول بالبورصات الأجنبية وذلك بغض النظر عن ناتج الربح أو الخسارة نتيجة هذه العمليات بحسب نشرة العمولات المطبقة والمعتمدة لدى الشركة والتي يقر العميل أنه اطلع ووافق عليها، وتحفظ الشركة بحقها في تعديل هذه النشرات حسب رأيها وحدها وفي أي وقت ودون سابق إشعار.

27. يلتزم العميل بدفع بدل العمولات والرسوم والمصاريف والغرامات والفائدة والضرائب وفرق الأسعار وغيرها من المبالغ بالغاً ما بلغت التي قد تترتب على حسابه لصالح أطراف أخرى مثل الحافظ الأمين والوسطاء الماليين الخارجيين الأجبيين ومزود الخدمة وغيرهم الذي يتم تنفيذ أوامر العميل من خلال الشركة بواسطتهم.

28. يقر العميل بأن الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو التداول والتعامل في العملات الأجنبية و/أو المعادن الثمينة في البورصات الأجنبية بواسطة أنظمة الشركة وعلى مسؤولية العميل الكاملة ودون أي التزام على الشركة و/أو أي من موظفيها بتقديم النصيحة أو المشورة المالية أو القانونية أو الفنية أو أي توجيه بهذا الخصوص، ولا يجوز للعميل اعتبار أي معلومة من خلال الخدمات ونظام التداول الإلكتروني على أنها توصية بفتح أو إغلاق مراكز ويقر بأنه وحده يتحمل المسؤولية عن قراراته الاستثمارية والصفقات والأوامر الصادرة عنه واعتماده على تلك المعلومات وأن الشركة لن تتحمل أية مسؤولية عن دقة وصحة وملائمة تلك المعلومات.

29. من المتفق عليه بين الفريقين بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية نتيجة أي تأخير قد يحصل في نقل الأوامر والتعليمات و/أو عدم تنفيذ الأوامر والتعليمات إذا كان التأخير و/أو عدم التنفيذ نتيجة لأسباب لا علاقة لموظفي الفريق الأول بها وخارج عن إرادتهم، ويقر العميل بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر يتكبده العميل نتيجة عدم تنفيذها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية إذا كان ذلك نتيجة أي قانون أو نظام أو تعليمات وعموماً أي تشريعات مطبقة محلياً و/أو في البورصات الأجنبية أو نتيجة أي ظروف قاهرة محلياً أو أجنبية تمنعها من تأدية أو تنفيذ طلب العميل أو أي من تعليماته أو أوامره.

30. يحق للشركة تعليق الدخول إلى الخدمات دون إخطار مسبق للعميل اثناء تحديث و/أو صيانة نظام التداول الإلكتروني.

31. من المتفق عليه بين الفريقين أنه في حالة أراد العميل إيداع و/أو تعزيز حسابه لدى الشركة من خلال نظام الدفع الإلكتروني و/أو عبر بطاقات الائتمان، يلتزم العميل بما يلي:

- يجب أن يتطابق الإسم الموجود على بطاقة الائتمان مع اسم العميل صاحب الحساب لدى الشركة.
- سيتم رفض أي إيداعات لا تتطابق مع البند أعلاه وسيتم حمل المرسل جميع الرسوم المطبقة.
- يجب تزويدنا بصورة عن البطاقة الائتمانية الخاصة بالعميل تظهر فيها أول ستة أرقام من الشمال وآخر أربعة أرقام من اليمين، وأن يقوم بتغطية أرقام تأمين البطاقة CVV على الوجه الخلفي من البطاقة قبل إرسال صورة من بطاقته إلى الشركة، وذلك مراعاةً للاعتبارات الأمنية، كما يوافق العميل على إظهار باقي المعلومات بشكل واضح مثل اسم صاحب البطاقة وتاريخ الانتهاء واسم البنك.
- نظراً لمتطلبات رقابية، الشركة لديها الحق في رفض أي إيداعات لبطاقات الائتمان قادمة من المناطق ذات التصنيف الخطر.
- سيتم تحويل الإيداعات المدفوعة بعملة أخرى غير الدولار الأمريكي إلى دولار أمريكي على أسعار الصرف اليومية للبنوك.
- الشركة لا تتقاضى أي رسوم للدفع عبر الإنترنت، ولكن قد تفرض بوابات الدفع الإلكترونية على العميل رسوم بنسب محددة لكل عملية إيداع.
- عمولة الدفع بواسطة بطاقات الائتمان هي 3% على المبلغ المدع، وقد تتغير من حين لآخر حسب شروط وأحكام الدفع الخاصة ببطاقات الائتمان.

32. يلتزم العميل بمتابعة حسابه الخاص ونسبه الضمان المطلوبة ووضع الحساب المالي، ولا تتحمل الشركة و/أو أي من موظفيها أي مسؤولية أو التزام بمخاطبة العميل وإعلامه بالوضع المالي لحسابه، ويقر العميل بأنه وحده يتحمل المسؤولية بتغذية رصيده حسابه عن طريق إحدى طرق الإيداع المتوفرة والموافق عليها من قبل الشركة وذلك لغايات حماية حسابه إذا لزم الأمر.

33. يقر العميل بصحة جميع الحركات والتعليمات والأوامر والتداول وعموماً جميع التعليمات والأوامر التي ترد من وكيله القانوني بموجب وكالة عدلية و/أو من المفوض بموجب تفويض خطي وعلى مسؤوليته الكاملة وبدون أدنى مسؤولية على الشركة وبحال كان المفوض على حساب/حسابات العميل مفوض بموجب تفويض خطي فان العميل يتنازل عن مصادقة هذا التفويض لدى كاتب العدل ويسقط حقه بالظن بصحة التفويض و/أو الحركات والتعليمات التي ترد من المفوض ولأي سبب كان.

34. يقر العميل بأن أحكام وشروط الاتفاقية وملحقاتها تشمل وكلاءه وتظل ملزمة لورثة العميل والمتنازل إليهم الذين توافق عليهم الشركة بموافقة خطية وأن أي تنازل يتعارض يخالف الأحكام والشروط في هذه الاتفاقية يعتبر ملغياً وباطلاً.

35. يوافق ويقر العميل بأن للشركة الحق في تعديل هذه الاتفاقية سواء بتعديل أي من بنودها الحالية أو إضافة بنود ونصوص جديدة في أي وقت على أن تقوم الشركة بإشعار العميل بهذه التعديلات أما بالبريد الإلكتروني و/أو عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة و/أو أية وسيلة أخرى تراها الشركة مناسبة قبل ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ نفاذ التعديل و/أو الإلغاء و/أو الإضافة. وبحال مرور ثلاثة أيام على تاريخ الإشعار بدون ورود أي اعتراض خطي من قبل العميل تعتبر هذه التعديلات موافق عليها من قبل العميل وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

36. من المتفق عليه بين الفريقين أن أي تعديل أو تشريعات أو قوانين أو أية معايير جديدة تضعها الجهات المنظمة والرقابية على الأسواق المالية والبورصات الأجنبية محلية كانت و/أو خارجية تطبق على هذه الاتفاقية دون ضرورة لإشعار الفريق الثاني بذلك وأنه وفي حال صدور أي حكم قضائي من قبل الجهة المختصة فإن الإلغاء أو التعديل ينحصر على هذا البند دون أن يؤثر على باقي بنود الاتفاقية.

37. يقر العميل بأن أي تسامح من جانب الشركة صراحة أو ضمناً عن أي بند من بنود هذه الاتفاقية لا يؤثر على نفاذ كافة شروط هذه الاتفاقية وأحكامها كاملة في مواجهة العميل، ولا يعتبر تسامح الشركة هذا تنازلاً عن أي من حقوقها أو انتقاصاً منها، ولا يشكل بأي شكل من الأشكال التزاماً على الشركة تجاه العميل.

38. للشركة الحق في إنهاء كافة الصفقات والاتفاقيات في كل من الحالات التي تشمل وفاة العميل أو عدم أهليته أو إشهار إفلاسه أو أن الضمانات غير كافية أو عدم تزويده للشركة بأية معلومات مطلوبة.

39. من المتفق عليه أنه وبحال قيام العميل بفتح و/أو إغلاق مراكزه من خلال و/أو بواسطة نظام التداول الإلكتروني و/أو من خلال التطبيق الإلكتروني، يقر العميل بعدم وجود مجال للطعن بصحة العملية المنفذة ويقر مقدماً بصحة هذه العمليات ويفوض الشركة تفويضاً مطلقاً لا رجعة فيه ولا نكول عنه بتنفيذ هذه العمليات على مسؤوليته الشخصية مع مراعاة ألا يتعارض ذلك مع القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التي تصدر من الجهات ذات العلاقة التي تنظم هذا الموضوع.

40. يقر الفريق الأول بإرسال كشوفات الحساب والإخطارات والمستندات على العنوان الموجود على نموذج فتح الحساب سواء بريد إلكتروني أو بريد عادي أو على أي عنوان آخر يطلب العميل إرساله إليه، كما يقر العميل بأنه يقوم بمراجعة الإشعارات والمراسلات والسجلات الخاصة بالصفقات فور استلامها عبر وسائل الاتصال ويحق للعميل الاعتراض خلال يوم عمل واحد من استلامه له باعتراض كتابي من خلال إما البريد الإلكتروني أو تسليمه باليد وبعد ذلك لا يحق للعميل الاعتراض ويعتبر موافقة وتصديقاً منه على ما جاء فيها.

41. يقر ويضمن العميل الالتزام بالأحكام والشروط المذكورة في هذه الاتفاقية وملحقاتها دون أن يترتب عليها مخالفة لأي من القوانين والأنظمة أو تعارض في النظام الأساسي وعقد التأسيس للشركة ويقوم الفريق الأول بتزويد الفريق الثاني بأية أوراق أو نماذج خلال فترة زمنية معينة وفي حال الإخلال يحق للفريق الأول إنهاء الاتفاقية في أي وقت وتعتبر الاتفاقية التزام قانوني وملزم تجاه العميل.

42. يقر الفريق الثاني أن جميع المعلومات التي قدمها للفريق الأول صحيحة ومتطابقة وفعلية وأنه لم يخفي أي وقائع أو حقائق من شأنها أن تؤثر على قرار الفريق الأول بفتح الحساب وأنه سيعمل على أداء كافة التزاماته بدقة وأمانه وحسن نية وفي حال الإخلال بذلك فإنه مسؤول عن أية أضرار قد تلحق بالفريق الأول ويتعهد بتبليغ الفريق الأول خطياً عن أي تغيير لاحق في أي من البيانات المذكورة.

43. يقر العميل على أنه اطلع وتفهم تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية في البورصات الأجنبية وعلى كافة بنود الاتفاقية وعلى جميع بنود والشروط في نموذج طلب فتح الحساب وملحق النشرة الإرشادية الإلزامية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والشروط وأحكام التداول في البورصات الأجنبية وشروط وأحكام التداول لعقود الفروقات CFDs ومقدار العملات لكل حساب، أو أنه وافق على كامل محتوياتها ويلتزم بما ورد فيها التزاماً مطلقاً ولا يحق له الاعتراض عليها ويقر العميل بموافقته على كافة التعديلات التي تطرأ والتي يتم نشرها على موقع الشركة الإلكتروني و/أو ترسل إلى العميل بالبريد الإلكتروني و/أو أية طريقة تبليغ أخرى تراها الشركة مناسبة.

44. يتعهد العميل بالالتزام بالتعليمات النافذة وبأي تعديلات قد تطرأ عليها من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية وتوفيق أوضاعه طبقاً لذلك.

45. يحق لكل من الفريق الأول والفريق الثاني إنهاء الاتفاقية في أي وقت من خلال إشعار خطي من الفريق الأول للثاني قبل 30 يوم من تاريخ الإنهاء بشرط عدم التأثير على شروط وأحكام الاتفاقية ويقر العميل عند إنهاء الاتفاقية قد تستغرق عملية التحويل بعض الوقت وهناك نوعان من الإنهاء:

- إنهاء الاتفاقية الإجباري: يقوم الفريق الأول بإنهاء الاتفاقية في حال إخلال العميل بالأنظمة والتعليمات الخاصة بالتداول أو كان العميل من الأشخاص المحظور التعامل معهم أو إذا تعرض العميل للإفلاس أو أي دعاوى أو شكاوى أو عدم صحة البيانات بخصوص الضمانات المتعلقة بالتعامل والتداول في البورصات الأجنبية أو لأي سبب كان وحسب إرادة الفريق الأول المنفردة.

- إنهاء الاتفاقية الاختياري: يقوم الفريق الثاني بطلب خطي لإنهاء الاتفاقية قبل تاريخ الاستحقاق بعد تسديد كامل التزاماته وأرصدة حساباته المدينة مع دفع جميع العملات والرسوم والغرامات والمصاريف المترتبة عليه.

46. في حال وجود أي شكوى يلتزم العميل بالاتصال بالشركة إما عن طريق الحضور شخصياً أو الاتصال هاتفياً أو كتابياً من خلال البريد الإلكتروني.

47. تم الاتفاق بين الطرفين أن يكون نوع الحساب وأن تكون الرافعة المالية Leverage

48. يعلم العميل أن البرنامج الخاص المستخدم لغايات التداول عبر الإنترنت هو ملك للشركة أو لمزود الخدمة وأن حقه يقتصر على استخدام البرنامج لغايات التداول ولا يعتبر استخدامه تملكاً للبرنامج، ويتعهد العميل بأن يحافظ على حقوق الملكية الفكرية لهذا النظام وأن يلتزم بعدم نسخ أو تقليد أو تغيير أو تحويل أو تفكيك أو تعديل لأي من محتويات النظام، كما يلتزم العميل بعدم ربط هذا النظام بأي نظام آخر أو التلاعب به أو محاولة إعادة هيكلة النظام بشكل مباشر أو غير مباشر أو السماح لأي طرف ثالث بنسخ أو تقليد هذا النظام كما يتعهد العميل بعدم استخدام البرنامج خارج إطار شروط وأحكام هذه الاتفاقية وكذلك عدم العبث بمحتويات البرنامج بأي شكل من الأشكال.

49. يعلم العميل أن معلومات التداول الحية التي يحصل عليها كجزء من خدمة التداول عبر الإنترنت ملكاً للشركة وأن حقه يقتصر على استخدام المعلومات لغايات التداول ولا يحق له توزيع المعلومات و/أو إعادة توزيعها و/أو نشرها و/أو بثها بأي شكل من الأشكال، ويتعهد العميل بعدم استخدام هذه المعلومات خارج إطار شروط وأحكام هذه الاتفاقية.

50. يقر العميل ويوافق على قيام الشركة بتفويض أي من الشركات التابعة أو المملوكة لها أو أي من الشركات التي تملك أو تقدم مثل هذه الخدمة/التطبيقات لتقديم الخدمات المساندة وخدمات تطوير هذه الخدمة أو أي خدمة أخرى تراها الشركة مناسبة لغايات تنفيذ هذه الاتفاقية كما يقر العميل ويوافق على تمكين موظفي أي من الشركات التابعة و/أو المملوكة للشركة من الاطلاع على حساباته لدى الشركة لغايات تنفيذ مضمون هذه الاتفاقية.

المادة الرابعة: التداول من خلال مركز خدمة العملاء:

1. يحق للشركة تقديم خدمة "استثنائية" للتداول من خلال مركز خدمة العملاء التابع للشركة أو التابع لأي طرف ثالث تتعاقد معه الشركة لهذه الغاية ("خدمة التداول من خلال مركز خدمة العملاء").
2. تقدم خدمة التداول من خلال مركز خدمة العملاء في أضيق الحدود للحالات الاستثنائية والطارئة فقط كأن يتعذر على العميل الدخول لنظام التداول الإلكتروني، ولا تتحمل الشركة أية مسؤولية عن عدم تنفيذ/التأخير في تنفيذ أوامر العميل حيث أنها خدمة استثنائية.
3. يقر العميل ويوافق على أن تكون جميع المكالمات الهاتفية لخدمة التداول من خلال مركز خدمة العملاء مسجلة حتى وإن لم يتم ذكر ذلك خلال المكالمات، ويتم حفظ المكالمات في سجلات خاصة لدى الشركة و/أو لدى أي طرف ثالث تتعاقد معه الشركة لهذه الغاية، وتعتبر هذه السجلات بينة قاطعة وملزمة ولا يحق للعميل الطعن بها بأي طريقة من الطرق.
4. يوافق العميل ويفوض الشركة تفويضاً مطلقاً بالإفصاح عن معلوماته ومعلومات حساباته لدى الشركة لأي طرف ثالث تتعاقد معه الشركة لغايات تقديم خدمة التداول من خلال مركز خدمة العملاء ودون الحاجة إلى أية تفاويض خطية لاحقة بهذا الخصوص، ولا تتحمل الشركة أدنى مسؤولية قد تنتج عن استخدام الطرف الثالث لمعلومات العميل.
5. يحق للشركة وقف تقديم خدمة التداول من خلال مركز خدمة العملاء في أي وقت وبإرادتها المنفردة ودون الحاجة إلى إشعار العميل بذلك.

المادة الخامسة: مدة الاتفاقية:

مدة هذه الاتفاقية سنة واحدة تبدأ من تاريخ التوقيع عليها وتجدد تلقائياً ما لم يشعر أحد الفريقين الفريق الآخر خطياً قبل (30) يوم على الأقل عن عدم رغبته بتجديدها أو عن رغبته بإنهائها.

المادة السادسة: أحكام عامة:

1. تكون جميع أحكام وبنود اتفاقية التعامل بالعملة الأجنبية والمعادن الثمينة عبر الإنترنت والموقعة من العميل سارية المفعول وملزمة للفريقين.
2. توجه المراسلات بين الفريقين على العناوين المذكورة في هذه الاتفاقية، ويلتزم كل فريق بإشعار الفريق الآخر خطياً حال تغيير عنوانه، وبخلاف ذلك يتحمل كل الفريق مسؤولية أي تبليغ يتم على عنوانه السابق.
3. يوافق الفريقان على تبادل واستلام كافة الوثائق والمراسلات والمعلومات إلكترونياً ويكون ذلك ملزماً لهما.
4. إذا تبين في أي وقت أن بند أو أكثر من بنود هذه الاتفاقية يخالف حكم قانوني فإن بطلان هذا البند لا يبطل باقي بنود الاتفاقية وتبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول.
5. تخضع هذه الاتفاقية لقوانين وأنظمة المملكة الأردنية الهاشمية وتختص محاكم عمان/قصر العدل بالنظر في أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ويسقط العميل حقه مسبقاً في الطعن بعدم الاختصاص المكاني لمحاكم عمان.

6. بالرغم مما ورد في الفقرة أعلاه يحق للشركة مقاضاة العميل في أي بلد أصبح مقيماً فيه أو يوجد له أموال فيه منقولة أو غير منقولة أو يمارس فيه عملاً كما أن اتخاذ الشركة أية إجراءات قانونية في أي بلد لا يمنعه من اتخاذ أي إجراءات قانونية في ذات الوقت أو في أي وقت آخر في بلد آخر أو أكثر وذلك لاستيفاء كامل حقوقه من العميل.
7. تتكون هذه الاتفاقية من (8) صفحة ويعتبر التوقيع على الصفحة الأخيرة من قبل أطرافها توقيعاً على جميع صفحاتها، وتبعاً لذلك فلا يحق للعميل و/أو الشركة الطعن في مضمون أية صفحة من صفحات هذه الاتفاقية بداعي عدم توقيعها.
8. تتألف هذه الاتفاقية من ستة مواد بما فيها هذه المادة وقد حررت على نسختين احتفظ كل فريق بنسخة موقعة منها حسب الأصول للعمل بموجبها.
9. مع مراعاة ما ورد في هذه الاتفاقية فإن جميع الاتفاقيات المبرمة سابقاً و/أو التي سيتم إبرامها لاحقاً فيما بين الشركة والعميل تبقى سارية المفعول ودون أي تغيير وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية.

عمان بتاريخ : / /

الفريق الثاني

الفريق الأول

شركة المال الأردنية للاستثمار والوساطة المالية ذ.م. م